

البند التاسع : مدة الاتفاقية

مدة هذه الاتفاقية سنه ميلادية كاملة تبدأ من تاريخ توقيع الطرفين عليها في/. وتجدد تلقائياً لمدة أو لعدد أخرى مماثلة - ما لم يفصل أحد الطرفين للطرف الآخر عن رغبته في عدم تجديدها بموجب إخطار كتابي مسبق قبل ميعاد انتهاء مدة الاتفاقية سواء الأصلية أو المتجدد بشهر على الأقل.

البند العاشر : إنهاء وتعديل الاتفاقية

1 - يستمر الطرف الاول في توفير الخدمة للطرف الثاني حتى انتهاء آخر يوم في هذه الاتفاقية، وسيتوقف الطرف الاول عن توفير الخدمة للطرف الثاني بعد انتهاء مدة هذه الاتفاقية وعلى أن يقوم الطرف الثاني بسداد جميع المبالغ المستحقة عليه إلى الطرف الاول قبل آخر يوم عمل بهذه الاتفاقية.

2 - يحتفظ الطرف الاول بحقه في تعديل احكام وشروط هذه الاتفاقية في أي وقت وسوف يبلغ الطرف الثاني بهذه التعديلات (كتابياً أو الكترونياً) على عنوانه أو بريده الإلكتروني ثابت لدى الطرف الاول، ويعتبر الطرف الثاني في استعماله هذه الخدمة بهذه الطريقة تعديلات من جانب الطرف الاول - دون قيامها بإخطاره كتابياً بما يغير اعتراضه على كل أو بعض التعديلات- هو قبوله منه بتلك التعديلات.

البند الحادي عشر : سرية بيانات العملاء

1 - يتلزم الطرف الثاني بالحفاظ على سرية جميع البيانات المتبادلة بينه وبين الطرف الاول وعدم الإفصاح عنها لأى طرف آخر سواء أثناء التعاقد أو بعد انتهائه - لمدة سنة على الأقل- إلا بعد الحصول على تصريح كتابي رسمي بذلك من الطرف الاول.

2 - في ضوء أن هذه الخدمة تتم من خلال الصفة الخاصة بالطرف الثاني على شبكة الانترنت او تطبيقات الهاتف المحمول الخاص به والطرف الاول غير مسؤول عن كشف سرية البيانات التي قد تحدث نتيجة سوء استخدام الطرف الثاني أو إذا تم ذلك عن طريق عمليات الفرقنة، كما أن يكون الطرف الاول مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف مماها كانت قد تكبدها الطرف الثاني نتيجة لأى إخلال بهذا البند.

البند الثاني عشر : استبعاد المسئولية

من المعلوم لدى الطرفين أن هناك أوجه قصور فنية راهنة وقد قادمة على استخدام الخدمات الإلكترونية البنكية (بما في ذلك الإنترن트) وأن استمرارية وعدم انقطاع هذه الخدمة المصرية يعتمد على توظيف التكنولوجيا والقىود القائمة على استخدامها، ولعليه بموجب هذا فإن الطرف الثاني يعفي الطرف الاول من أية مسؤولية في حالة عدم التمكن من استخدام هذه الخدمة لأى سبب خارج عن إرادة الطرف الاول؛ كما أنه لن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مصاريف مهما كانت قد تكبدها الطرف الثاني نتيجة لذلك.

البند الثالث عشر : المراسلات والإخطارات

يتم إرسال أي إخطار أو طلب أو أية مراسلات إلى الطرف الثاني على عنوانه الثابت بسجلات الطرف الاول والذين يصدر هذه الاتفاقية، وتغيير كافة مراسلات الطرف الاول قد سلمت للطرف الثاني بمفرد إرسالها بالبريد العادي او الإلكتروني على آخر عنوان له ثابت بسجلات الطرف الأول وتكون منتبطة لتلارها تجاهها.

البند الرابع عشر : المحاكم والقانون الواجب التطبيق وعدد نسخ الاتفاقية

1 - تخضع هذه الاتفاقية لقواعد وأحكام قوانين جمهورية مصر العربية ويتم تسويتها أي نزاع ينشأ عن تأويل أو تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية عن طريق محاكم القاهرة على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

2 - حررت هذه الاتفاقية من نسختين بيد كل طرف من الطرفين نسخة منها للعمل بموجبها عند اللزوم.

3 - لم يتم النص على غير ذلك صراحة في هذا العقد، فإن جميع التكاليف والنفقات المتعلقة بإعداد وتنفيذ وأداء هذا العقد، يتحملها الطرف الذي تكبد هذه التكاليف والنفقات.

حرر هذا العقد في نسختين، كل نسخة منها تعد نسخة أصلية.

الطرف الثاني :

..... السيد /
..... صفتة /
..... شركة /

الطرف الأول :

..... السيد /
..... صفتة /
شركة باي سكاي مصر لحلول التكنولوجيا

توقيع

توقيع

6 - أن ينوه الطرف الثاني في موضعه على: جديمية أن يقوم العميل بإدخال بيانات سليمه عند استخدام الخدمة المقصدة من قبل الطرف الثاني، وفي حالة اشتغال الطرف الاول وجود بيانات غير سليمه يكون له الحق في رفض تقديم الخدمة منذ البداية او رد مبلغ العمليه في حال إتمامها في نفس الرقم الذي سبق استخدامها؛ ولا يتحمل الطرف الاول اي مسئوليه عن هذا الإلغاء.

7 - فيما يتعلق بعمليات الشراء والتي تنشأ من استخدام بطاقة الـ (Corporate) والتي تحمل علامة VISA & MasterCard ، يتحمل الطرف الثاني المسؤولية عن استخدامها في حالة الارتداد من التحصيل وانقضاء فترة الـ (Chargeback).

8 - في حالة إلغاء هذه العمليات أو الغاء التعاقد ويلزم الطرف الثاني بالتعاون التام مع الطرف الاول في هذا الشأن.

9 - يتحمل الطرف الثاني جميع الخسائر الناشئة عن حالات الاعتراض (Chargeback) التي تنشأ نتيجة استخدام الخدمة في حالة خسارة الطرف الثاني لتلك الحركات وانقضاء فترة الاعتراض فيما لفواتي الجهات الدولية.

10 - يلتزم الطرف الثاني ان المموال التي يحصلها من خلال الصفة الخاصة به على شبكة الانترنت شامة ضريبة القيمة المضافة واى ضرائب اخرى خاصة بنشاط عمله وإن الطرف الاول غير مسؤوال نهائياً عن اي ضرائب خاصة بالمموال التي يحصلها الطرف الثاني حيث أن شفاط الطرف الاول لا يتجاوز سهيل معاملات الدفع الإلكتروني.

11 - يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ اي قوانين تستجد من جانب الدولة او البنك المركزي المصري او الجهات الدولية.

12 - لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يعتريض الطرف الثاني على عملية ما نيابة عن حامل البطاقة.

13 - يلتزم الطرف الثاني بعرض العلامات المميزة الخاصة ببطاقة ماستر كارد وفيرا وشركة باي سكاي بصورة واضحة من خلال الموقع الإلكتروني او تطبيق الهاتف الخاص به.

14 - يلتزم الطرف الثاني بالاحتفاظ بالمستندات الدالة على الدركة لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً من تاريخ تقديم الخدمة من قبل الطرف الثاني وفقاً لقواعد المنظمة لذلك من الجهات الدولية على ان تتضمن هذه المستندات رقم البطاقة الائتمانية، رقم الموافقة، تاريخ الحركة، المبلغ، طبيعة الخدمة، اسم طالب الخدمة، رقم البطاقة القومية لطالب الخدمة ونسخة من البريد الإلكتروني المرسل للعميل بعد إتمام عملية السداد بنجاح.

15 - يحق للطرف الاول التحفظ والخصم من حساب الطرف الثاني لدى الطرف الاول في حالة إشتغاله بأية عمارات مشتبه فيها أو محل شوك وبعثير هذا التحفظ ضماناً للطرف الاول لتفعيله وتسويقه اى منازعات أو مسائل لایة اعتراضات أو زراعات أو خسائر ناتجة او قد تنتهي على تلك المعاملات او إنعامها بطرق مختلفة لتلك الإنفاقية، ويتحمل الطرف الثاني وبكونه مسؤولاً مسؤولية كاملة عن اي خسائر قد تترتب عن عدم إتباع او درء هذه الإنفاقية او اية تعليمات او مستندات اخرى يكون الطرف الاول قد أرسلها الى الطرف الثاني.

16 - عدم تسليم بضائع خارج الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية.

17 - يتعين على الطرف الثاني أن :

- يتوافق مع مقاييس العمل الدولية دائمآ
- عدم انتقال العلامة التجارية (فيرا، ماستر كارد، باي سكاي) بأى شكل خارج نطاق العمل.

البند الثامن : التزامات الطرف الأول

1 - توفير الخدمة - موضوع هذه الاتفاقية - إلى الطرف الثاني بطريقه فعالة وذات كفاءة عالية بكل ما لديه من إمكانيات.

2 - يلتزم الطرف الأول أن ينفيض إلى حساب الطرف الثاني كافة المبالغ المسددة من عملائه حاملي بطاقات الفيرا أو الماستر كارد سواء ثمت هذه العمليات من خلال الصفة الخاصة بالطرف الثاني على شبكة الانترنت او تطبيقات الهاتف المحمول الخاص به وذلك بعد دفع العمولة المحددة ومصاريف التدوير على رقم الحساب المتفق عليه مسبقاً.

3 - يلتزم الطرف الأول بالقيام بتحويل للأموال المحصلة كما هو وارد بالبند الثالث.

4 - يلتزم الطرف الأول بأية تعليمات تصدر من قبل البنك المركزي المصري أو من قبل الهيئات الدولية أو المحلية التي يخضع لها بنك التحصيل الذي يتم التعامل من خلاله.

5 - يلتزم الطرف الأول تقديم خدمات الدعم الفني للطرف الثاني في حالة وجود مشاكل أو أعطال بالصفحة الإلكترونية للبرنامج.

6 - يلتزم الطرف الأول بتوقيت البيانات والوسائل الكامنه التي تمكّن الطرف الثاني من مراجعة الحركات اليومية للمعاملات.

7 - يلتزم الطرف الأول بالتأكد من أن الخدمة متاحة للعملاء في خلال الـ 24 ساعة يومياً إلا في حالة توقف طرف القاهرة أو انقطاع خدمة الإنترنت على مستوى الجمهورية لسبب غير راجع لطرف الأول أو بنك التحصيل .

8 - في حالة حدوث أي تعديلات فنية على البرنامج أو تطبيقاته سيقوم الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول بهذه التعديلات في الوقت المناسب على أن لا تسبب هذه التعديلات في توقف الخدمة المقصدة إلا عند الضرورة الفصوى.